

الاستماع وما في شرح الخفة من انه لا يقرأ القرآن جهرا عند  
 المشتغلين بالاعمال المادية من قطعهم عن الاعمال او ترك الاستماع  
 وما في المنية بعلامته نجح من عدم جواز قراءة احد جهرا عند عزله  
 المراءة في البيت مفيدة ايضا لعدم امكن الاستماع مع العالمة  
 وعدم امكن البراج منه وما في المحيط يحتاج الى نوع توضيح  
 وهو انه ان شرح الفاري في القراءة قبل الشغل او بعده فاما ان  
 يقرأ الاستماع مع الشغل والبراج منه والافان كان الاول  
 لا كراهة في رفع الصوت بنا على ان فيمنع غيره عن شغله لان في  
 امكن الاستماع مع الشغل لمنع عن الشغل وفي صورة امكن  
 البراج منه لصرف في المنع وان كان الثاني ففي رفع الصوت كراهة  
 يتابع ان فيمنع غيره عن شغله للزوم الاستماع وان لم يكن معنوا  
 عنه وكان مرخصا في ترك الاستماع بسبب العذر  
 الذي يتبع من كلامه جواز الاستماع مع العجل فمن اين لك هذا  
 من قوله ولا يمكن الاستماع مع العجل وقد ذكر في  
 القنبية يجوز الحذف كالحايد والاسكان قراءة القرآن اذا لم  
 يشغل عمل قلبه عنها  
 لو فرغ عند السجدة وخو  
 من الاعمال او هو عند الغر وخو ان كان القلج اخر غير مستقل  
 لا يمكن ان يقرأ جازا في القراءة مع العجل عند عدم المشتغال  
 بجواز الاستماع مع العجل عند اولى  
 المسئلة وسوقها لا سيما في ذيل مسئلة المدرس اذ مسئلة المدرس  
 مذكورة في القنبية ايضا بعلامته حم منديلة بهن المسئلة عدم

ص ١٠٠

اختلاف

اختلاف الحكم بالكتابة قبل القراءة وبعدها اما كون الحكم  
 مائة كرمها الاول فلا يحتاج الي البيان واما كونه كذلك على الثاني  
 فلانه اذا شرع الفاري في القراءة ثم شرع الكات في الكتابة  
 والحال ان الكات لا يتدبر على الاستماع مع الكتابة ولا على البراج  
 منها فلا ياتم لكونه معدوا بل يكون المزمع على الفاري من جهة  
 ان اللازم عليه حينئذ ترك الجهر من وقت شروع الكات في  
 الكتابة والكتابة واقفا في القنبية بعلامته لم يكن الفقه  
 لو يكرهه وبغيره يقرأ القرآن لا يكرهه الاستماع ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم دخل على اصحابه وهم في المسجد حلقوا حلقة  
 فيمذكروا الفقه وحلقته في قراءة القرآن فجلس في حلقة  
 مذكورة الفقه ولولزم الاستماع لما فعل ذلك انه في قوله  
 دليل على المدعي بحث اذ يجوز ان يكون جلوسه عليه ان لم يكن في  
 مذكورة الفقه لعدم كونه مانعا عن استماعه عليه السلام لقراءة  
 القرآن كما لا قوة عليه السلام فانه قالوا يتيسر الوجه الثاني  
 الي شيين دفعه للمتجدين عن العوائق الشرعية ولذوي  
 النفوس الفتوة ويجوز ان يكون جلوسه فيها لعل يسبغ فانه  
 اذا سبقته مذكورة الفقه يكون فاري القرآن جهرا انما خلا  
 يكون الاستماع حينئذ فرضا ولو تعين حله جلوسه في حال عدم  
 عليه سبق المذكرة يجوز ان يكون عدم استماعه لعدم كونه فرضا  
 بسبب عدم تعين سبق القراءة على انه لو دل على عدم لزوم الاستماع  
 فاما بديل على عدم لزومه فيما اذا اجتمع كتابة الفقه وقراءة

تعين

نيا اذا اجتمع قراءة الفقه  
 وقراءة القرآن ولما دلالة  
 على عدم لزومه